

نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجاً)

DOI:10.26735/13191241.2018.005

أ. د. رقية سليمان عواشيرية(*)

كلية الحقوق - جامعة باتنة - الجزائر

قدم للنشر في ١٩ / ٣ / ٢٠١٥... وقبل في ٨ / ٣ / ٢٠١٦

الملخص

غير المشروعة ظاهرة عالمية عمت مختلف الدول، وتعد الجزائر **الهجرة** واحدة من هذه الدول التي أهلها موقعها الجغرافي وظروفها الداخلية والدولية أن تكون بلد منشأ وعبور فمقصد للمهاجرين غير الشرعيين بامتياز. وهذا ما أفرز عدة تداعيات على مختلف المستويات، سواء الأمنية لارتباط هذه الظاهرة بالإرهاب والجريمة المنظمة، أو الاقتصادية أو الاجتماعية حتى الصحية.

وكل هذه العوامل دفعت الجزائر إلى بذل جهود لمكافحة هذه الظاهرة، سواء على الصعيد الدولي عن طريق اتفاقات تعاون ثنائية وجماعية، أو على المستوى الداخلي من خلال المعالجة القانونية والأمنية واستحداث مؤسسات معنية بهذه الظاهرة. وبالرغم من هذه الجهود فإنه يعتقد أنها لم تؤت ثمارها، ولا أدل على ذلك من استفحال الظاهرة أكثر فأكثر؛ وعليه حاولت هذه الدراسة تقييم التجربة الجزائرية في هذا المجال، وإعطاء تصور متكامل للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة يقوم على ضرورة الوقاية والحماية والترقية والمعالجة الاستباقية للعوامل المسببة لهذه الظاهرة، سواء في جوانبها الأمنية أو الاجتماعية أو التنموية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير المشروعة، الأمن الإنساني، التنمية، شبكات تهريب المهاجرين.

(*) المراسلات الخاصة بهذا البحث توجه إلى رقية سليمان عواشيرية Rokayamoi@yahoo.fr

ظلت الهجرة غير المشروعة هاجسًا يؤرق حكومات دول المنبع والعبور والمقصد على حد سواء، في ظل عدم قدرة الآليات المتخذة إلى الآن على الحد من آثارها وانعكاساتها. خصوصًا بعد أن أخذت هذه الظاهرة أبعادًا أمنية خطيرة، لاقتها بتحديات أخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغيرها.

وتعد الجزائر واحدة من الدول التي نالتها هذه الظاهرة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وذلك بفعل تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، وما نتج عنه من ارتفاع مستوى البطالة في أوساط الشباب حتى الحاملين لشهادات عليا؛ ما جعلها منبعًا للهجرة السرية بحثًا عن حياة أفضل ولو عبر قوارب الموت. كما أهلها موقعها الجغرافي المتمثل في امتداد حدودها البرية - إذ تحيط بها سبع دول - وحدودها البحرية على مسافة ١٢٠٠ كلم، فضلًا عن اتساع مساحتها، لتكون منطقة عبور للآلاف من المهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا؛ بل منذ عام ٢٠٠٠ أصبحت تشكل مقصدًا ولو مؤقتًا لكثير من المهاجرين (ساعد، ٢٠١٢) الذين لم يسعفهم الحظ في العبور إلى ما وراء البحر بفضل التشدد في حراسة الحدود.

وعليه لم تتوان الجزائر بتنسيق جهودها مع الدول المعنية - دول جنوب أوروبا - لمكافحة الظاهرة، فكانت عضوًا في اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية التي كانت بمثابة اتفاقات دفاع وحماية للاتحاد الأوروبي، ويتجلى ذلك من خلال معسكرات الاحتجاز التي تم إنشاؤها في دول المغرب العربي، أو دعم الاتفاقات الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين غير الشرعيين إلى حكومات بلدانهم الأصلية، أو عن طريق الدعم المالي للحكومات المغاربية لتشديد الحراسة على الحدود وتعقب المهربين. كما عقدت اتفاقيات ثنائية بين عدة دول كإيطاليا وفرنسا وألمانيا.

وبالرغم من الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي فإن إصرار الشباب على الهجرة ظل قائمًا، لأن المعالجة كانت سطحية، حيث جعلت من دول المغرب العربي حارسًا لأوروبا دون الالتفات إلى أسباب الظاهرة.

أما على المستوى الوطني وفي ظل الفراغ القانوني بخصوص مواجهة هذه الظاهرة فقد سارعت الجزائر إلى إصدار قانون رقم ٠٩ - ٠١ المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الذي بمقتضاه جرمت المادة ١٧٥ مكرر ١ مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية.

كما أصدرت تنظييات بخصوص مهمة تنظيم العبور وحماية الحدود، وحراسة السواحل، فضلاً عن إنشاء مصالح شرطة الحدود، ومن جهة أخرى أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير المشروعة، كما أنشأت الفرق الجهوية للتجسس حول الهجرة غير المشروعة ومتابعة شبكاتها (الدهيمي، ٢٠١٠).

وبالرغم من هذا البناء القانوني والمؤسسي، إلا أنه لم يؤت ثماره، ولا أدل على ذلك من استمرار ظاهرة الهجرة غير المشروعة وبقوة، وهو ما تؤكد الإحصاءات الرسمية للدرك الوطني. ما يقتضي البحث عن إستراتيجية تقوم على منطق متكامل للتعامل مع هذه الظاهرة، يأخذ في الاعتبار تحقيق التوازن بين منطق أمن الدولة ومنطق الأمن الإنساني للأفراد المهاجرين بطريقة غير شرعية. وهذه الرؤية في حقيقة الأمر ليست بخافية على الدولة الجزائرية غير أنها لم تجسد على أرض الواقع، وما يؤكد ذلك أن الجزائر دعت دول أوروبا إلى اعتماد رؤية واقعية وشاملة في التعامل مع الهجرة غير الشرعية. كما صرح الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية أن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن يعطى للتنمية، التي تعد مركز كل الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة (ختو، ٢٠١١، ٢٠٧).

وعليه تتركز مشكلة الدراسة في البحث عن تصور عملي متكامل للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة في ظل استفحالها، على الرغم من الجهود المبذولة لاحتوائها على الصعيدين الوطني والدولي.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتمثل في:

- هل الهجرة غير المشروعة للجزائر وليدة اليوم، أم لها جذور تاريخية؟
- ما موقع الجزائر من مشكلة الهجرة غير المشروعة؟
- ما العوامل المساعدة على الهجرة غير المشروعة إلى الجزائر؟
- هل استطاعت الجهود التي بذلتها الجزائر على المستويين الدولي والوطني احتواء ظاهرة الهجرة غير المشروعة ووضع حلول لها؟
- وتظهر أهمية هذه الدراسة من عدة أوجه أهمها:
- في أنها تلقي الضوء على الموقع الجغرافي المتميز لدولة الجزائر باعتبارها نقطة مهمة

للتنقل الدولي.

- توضح أبرز الأخطار الأمنية التي تشتمل عليها ظاهرة الهجرة غير المشروعة على أمن واستقرار المجتمع الجزائري.
- تلفت انتباه الدولة الجزائرية وبعض منظمات المجتمع المدني المختصة بمجال الهجرة إلى تبني منظور شامل لمعالجة آثار هذه الظاهرة السلبية.

أولاً: مفاهيم الدراسة

يرتبط موضوع الدراسة بمفاهيم أساسية يقتضي منطوق الدراسة تحديدها، وتمثل في: الهجرة غير المشروعة، والأمن الإنساني، والتنمية الاقتصادية.

١ - مفهوم الهجرة غير المشروعة

إن تحديد مفهوم الهجرة غير المشروعة يقتضي البحث في تعريفها، ثم الوقوف على تحديد أهم أنواعها، وذلك على النحو الآتي:

أ- تعريف الهجرة غير المشروعة: الهجرة غير المشروعة، أو الهجرة غير القانونية، أو الهجرة غير النظامية، أو الهجرة غير المرخصة، أو الحرقه Harga وهو المصطلح الأكثر شيوعاً في دول المغرب العربي، أو الهجرة السرية، كلها مصطلحات تدل على ظاهرة واحدة استفحلت في جميع دول العالم مهددة بذلك أمنه. ويعتبر المصطلح الأخير - الهجرة السرية - الأكثر استعمالاً من قبل المنظمات غير الحكومية، التي ترى في باقي المصطلحات المطروحة أنها تتنافى وأحد حقوق الإنسان المتعارف عليها ألا وهو الحق في الهجرة. كما أن هذه التسمية أكثر قبولاً للمطالبة بحقوق لهذه الفئة؛ لأن المتفق على عدم قانونيته أصلاً لا يمكن أن يكون محلاً للحقوق. وأياً كان تعدد هذه التسميات، فإن مفهومها كان محل اجتهاد اتفاقي ومؤسسي وفقهي، وذلك على النحو التالي:

- التعريف الاتفاقي: عرفت الاتفاقية المتعلقة بحماية العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم التي أقرتها الجمعية العامة في ١٨ ديسمبر ١٩٩٠، العمال المهاجرين في

المادة ٢ من القسم الأول فقرة «أ» بأنهم «الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم». وتضيف المادة ٥ فقرة «أ» أن «المهاجرين يعتبرون في وضعية قانونية هم وأفراد عائلاتهم إذا رخص لهم بالدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقاً للنظام المعمول به في تلك الدولة، وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها» أما الفقرة «ب» فقد عرفت مفهوم المهاجر غير القانوني بقولها: «يعتبر من دون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا تشمله الشروط المنصوص عليها في الفقرة «أ» من هذه المادة». (ساعد، ٢٠١٢) وبذلك تكون هذه الاتفاقية عرفت الهجرة غير المشروعة ضمناً باعتبارها الدخول والإقامة والعمل في دولة لم ترخص له. - التعريف المؤسسي: عرفت منظمة الهجرة الدولية، الهجرة غير المشروعة بأنها: «التنقل العابر للحدود - الدولي - أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة» (IOM.2008, 13)

كما عرفت المنظمة الدولية للعمل الهجرة غير المشروعة، بأنها: «هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير النظاميين كل من:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلصوا من الرقابة المفروضة.
- الأشخاص الذين رخص لهم بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد، سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة، ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية» (ساعد، ٢٠١٢).

والملاحظ على هذا التعريف أنه ركز على الأشكال المتعددة التي تتخذها الهجرة غير المشروعة، وإن كان قد أغفل أشكالاً أخرى كحالات المهاجرين الذين ينتهكون نظام اللجوء وضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين.

أما المفوضية الأوروبية فتعرف الهجرة غير المشروعة بأنها: «ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن

طريق البر أو البحر أو الجو بها في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة طلبهم لكنهم يبقون في البلاد» (ناجي، ٢٠٠٨، ١١٩). ويمكن القول: إن هذا التعريف جامع؛ إذ يتضمن أغلب الصور التي تتخذها الهجرة غير الشرعية.

- التعريف القانوني: عرف الأمر رقم ٦٦ / ٢١١ المؤرخ في ٢١ يوليو ١٩٦٦ الخاص بوضع الأجانب في الجزائر الهجرة غير المشروعة بأنها «دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل». غير أن الملاحظ على هذا التعريف الذي جاء في الأمر السالف الذكر - الذي تم إلغاؤه فيما بعد لعدم مسابته للوضع - أنه قاصر لا يشمل جميع صور الهجرة غير المشروعة كمن يدخل بطريقة مشروعة وبعد انتهاء مدة الإقامة لا يغادر البلاد، وكذلك طالبو اللجوء، وضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين. وفي الواقع سبب هذا الإغفال يعود إلى أن هذه الصور لم تكن منتشرة عند وضع هذا الأمر.

- التعريف الفقهي: تعددت التعاريف التي ساقها الفقه في هذا المجال، وذلك لتعدد حقول المعرفة المهمة بهذا الموضوع، فهو محل اهتمام الجغرافيين والديموغرافيين والسياسيين والقانونيين والاجتماعيين وغيرهم.

فتعرف Idil Atak المهاجر غير الشرعي بأنه: «الشخص الذي يبحث عن الدخول أو الإقامة في بلد عن طريق خرق القواعد الوطنية المنظمة للهجرة». كما تعترف الباحثة بأننا بصدد ظاهرة معقدة؛ إذ يتميز إطارها المفهومي بالغموض، سواء على المستوى الوطني أم الدولي، وما يؤكد ذلك تعدد الاصطلاحات التي تطلق على نفس الظاهرة مثل: (migration non autorisée) . migration illégale- migration clandestin- migration sans papier- migration irrégulier . (Atak.2010).

أما مصطلح الحرقة الشائع لدى شباب دول المغرب العربي والمرادف لمصطلح الهجرة

غير المشروعة، فيعبر عن «حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال» (ناجي، ٢٠٠٨، ١١٩). ولعل هذا التعريف يؤكد حجم المخاطرة بالأرواح، ما دام المهاجر يقطع أي علاقة بالوطن الأم، لأنه يعرف أن مصيره ثلاثة احتمالات لا رابع لها، إما الوصول إلى الضفة الأخرى، وإما الوقوع بين يدي خفر السواحل أو الحدود، وإما الغرق في عرض البحر.

فالهجرة غير المشروعة هي نقيض الهجرة الشرعية، وهذه الأخيرة تعبر عن انتقال المهاجر من دولة المنشأ إلى دولة المقصد، وذلك بموجب اتفاق بين الدولتين. أي دون المخالفة للقوانين المنظمة للهجرة.

- التعريف الإجرائي للهجرة غير المشروعة: استناداً إلى ما سبق يمكن تعريف الهجرة غير المشروعة بأنها «انتقال البشر فرادى أو جماعات إلى دولة المقصد مباشرة أو عن طريق دولة العبور، وذلك بفعل دواعٍ سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وغيرها، براً أو بحراً أو جواً، بالمخالفة للقوانين والأنظمة المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم وعملهم».

أنواع الهجرة غير المشروعة

يقسم الفقه أنواع الهجرة غير المشروعة إلى: (منصوري، ٢٠١٣، ٢٥).

١- الهجرة غير المشروعة المباشرة: وهي التي تتم مباشرة بين دولة المنشأ والمقصد، سواء تم ذلك عن طريق البحر، وهو الطريق المفضل للمهاجرين المغاربة، ومنهم الجزائريون لقرب المسافة بين دولهم والمدن الساحلية لجنوب أوروبا. وقد تتم عن طريق الحدود البرية، وهو المسلك المفضل للمهاجرين الماليين والنيجيريين مستغلين اتساع الحدود الجزائرية. وقد يكون عن طريق التعويل على جماعات لتهديبه عبر البر أو البحر أو الجو. وهذا المسلك الأخير غالباً ما يكون نادراً لتشدد الرقابة في المطارات إلا إذا تم بوثائق مزورة.

٢- الهجرة غير المباشرة: وهي عملية اختراق غير قانونية لحدود عدة دول - تسمى دول العبور - وذلك بهدف الوصول غير القانوني إلى دولة المقصد، وسواء تم ذلك بطريقة إرادية أو قسرية أو عن طريق تهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر.

ثانياً: واقع الهجرة غير المشروعة في الجزائر ومسبباتها

اتخذت الهجرة مناهجاً مختلفاً، فبعد أن كانت في معظمها هجرة شرعية لحاجة الدول الأوروبية إلى العمالة، فإنها وبعد تحقيق هذه الدول لتنميتها والعبء الذي أضحت تشكله الأفواج الوافدة على دول المقصد. فإن دول الاتحاد الأوروبي غيرت سياستها تجاه ظاهرة الهجرة، واعتمدت سياسة الباب المغلوق، ليطفو بذلك مشكل الهجرة غير المشروعة على الساحة الوطنية والدولية. وعليه تقتضي الدراسة تحديد أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الهجرة غير المشروعة للجزائر، ثم الوقوف على حجم الظاهرة في الجزائر، وأخيراً البحث في أهم العوامل المساهمة في بروزها، وذلك على النحو الآتي:

١ - تاريخ الهجرة غير المشروعة من الجزائر

يمكن رد تاريخ الهجرة غير المشروعة للجزائر إلى مرحلتين رئيسيتين هما:

أ- المرحلة الأولى: شكل الاستعمار الفرنسي عامل طرد وجذب للمهاجرين الجزائريين؛ إذ كانت المجاعة التي تفشت في المجتمع الجزائري عاملاً طارداً للسكان، في حين كان الطلب المتزايد على القوى العاملة غير المدربة عامل جذب للسكان الجزائريين في الضفة الأخرى. فسياسة الاستعمار الفرنسي المتهجة في الجزائر آنذاك أوجدت احتياطاً كبيراً من العاطلين والعمالة الزراعية التي كانت جاهزة للهجرة والاستخدام في فرنسا، فقد وصل عدد المهاجرين الجزائريين عام ١٩٣٠ إلى ١٣٠٠٠٠ (يوب، ٢٠١١، ١٧). كما أن نقص اليد العاملة وحاجة فرنسا إلى بناء ما دمرته الحربان العالميتان الأولى والثانية كان عاملاً مشجعاً لهجرة الجزائريين إلى فرنسا. (الدهيمي، ٢٠١١، ٣). وجدير بالذكر أن هذه الفئة المهاجرة تحملت جزءاً من عبء تمويل ثورة التحرير الكبرى (ختو، ٢٠١١، ٢١). وقد ظلت أبواب الهجرة مفتوحة إلى أوروبا حتى عام ١٩٨٥، وبذلك لم يطرح مشكل الهجرة غير المشروعة آنذاك.

ب- المرحلة الثانية: تمتد هذه المرحلة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥، حيث اتسمت هذه المرحلة ببروز التناقضات المتعلقة بالمهاجرين النظاميين وأبناء البلد الأصلي،

وتزامن هذا التناقض مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا، وهذه الأخيرة كانت تستوعب أعدادا كبيرة من المهاجرين غير النظاميين، وبذلك أغلقت الحدود، وهنا بدأت تظهر محاولات الهجرة غير المشروعة (ابن فريجة، ٢٠١٠، ٦). كما كان لتفكك الاتحاد السوفيتي آنذاك تأثيره، حيث فضلت فرنسا الأشخاص القادمين من أوروبا الشرقية على الجزائريين لعامل العرق والجنس والدين. فضلا عن الأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي بسبب انخفاض سعر البترول وارتفاع حجم المديونية إلى ما يقارب ٣٣ مليار دولار، وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، ثم أحداث أكتوبر ١٩٨٨ (الدهيمي، ٢٠١٠، ٣) التي كانت البداية لدخول الجزائر في دوامة من العنف، كل هذه العوامل شكلت عناصر طرد للآلاف من المهاجرين غير النظاميين من مختلف الفئات والمستويات.

٢ - الجزائر من بلد منشأ وعبور للهجرة غير المشروعة إلى مقصد لها

احتلت الجزائر مكانة متنوعة من حيث الهجرة غير المشروعة، فبعد أن عدت بلد منشأ وعبور لها أضحت مقصدا لها بفعل عوامل متعددة:

أ- الجزائر كبلد منشأ وعبور للهجرة غير المشروعة: على الرغم من عدم توافر أرقام رسمية لحصيلة الهجرة غير المشروعة، فإنه مع ذلك يمكن القول: إن الظاهرة عرفت انتشارا واسعا منذ أواخر القرن الماضي؛ إذ صنفت هذه الظاهرة في المرتبة الثانية بعد ظاهرة الإرهاب في الجزائر. وذلك راجع إلى سياسة غلق الحدود التي اتخذتها أوروبا بمقتضى اتفاقية شنغن ١٩٩٥، وفرض الرقابة اللازمة من أجل منع تدفق المهاجرين. وكذا تسوية وضعية المهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وهو الإجراء الذي لجأت إليه الدول كتدبير استثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير مشروعة، وأيضا للقيام بإحصاء دقيق لأعدادهم (ساعد ٢٠١٢)؛ إذ زاد هذان الإجراءان من حدة الظاهرة بالرغم من أخطارها، حيث استعمل المهاجرون غير الشرعيين تقنيات كالتسلل إلى البواخر الراسية في الموانئ، حيث جاء في إحصاءات مصالح ميناء وهران أن شرطة الحدود تمكنت

خلال الفترة الممتدة من بداية يناير إلى نهاية أكتوبر من عام ٢٠٠٨ من توقيف ٣٠٠ شاب متلبس في محاولة لامتناء السفن أو في مناطق ممنوعة من الميناء تحسباً للرحيل متى أتاحت الفرصة. كما قد يكون التسلل بتواطؤ مع البحارة مقابل مبالغ مالية، وهو ما كشفت عنه التحقيقات التي أجرتها مصالح شرطة الحدود مع الحراقة الذين وقعوا في قبضتهم (كركوش، ٢٠١٠، ٤٧).

وقد وجد المهاجرون الأفارقة في اتساع الحدود الجزائرية ووجود مناطق غير محروسة، وتواطؤ بعض أهالي المنطقة ضالتهم في الدخول براً إلى الجزائر ليتنقلوا بعدها إلى المناطق الغربية الشمالية، وخاصة منطقة مغنية الحدودية، حيث يجدون شبكات مختصة في التهريب في انتظارهم ليتسللوا إلى المغرب وبعدها إلى السواحل الإسبانية إن نجحت الخطة (جريدة الشروق ٢٠٠٨).

وفي إحصاءات قدمتها وزارة الداخلية الإسبانية عام ٢٠٠٧ أشارت إلى أن هناك ما يقارب من ٥٦ ألف مهاجر غير نظامي داخل التراب الإسباني، في الوقت الذي تم طرد ما يفوق ٢٠٠ ألف مهاجر قبل وصولهم إلى الحدود الإسبانية. في حين تشير الأرقام التي ذكرتها الأحزاب والمنظمات غير الحكومية إلى أن الرقم أكثر بكثير؛ إذ يقارب مليوناً ونصف مليون مهاجر غير نظامي قادم من دول المغرب العربي، والساحل الإفريقي (كركوش، ٢٠١٠، ٤٨).

وأشارت الإحصاءات إلى أن عام ٢٠٠٩ شهد تنامياً ملحوظاً لظاهرة الهجرة غير المشروعة بالرغم من تزامنه مع صدور القانون الجديد المجرم للظاهرة، وقد نالت هذه الظاهرة فئات أخرى بعد أن كانت حكراً على الشباب، فأصبح أبطالها الأطفال والفتيات والحوامل حتى الشيوخ الذين وصلوا الشواطئ الإيطالية والإسبانية (ساعد، ٢٠١٢).

ب- الجزائر كبلد مقصد للهجرة غير الشرعية: منذ عام ٢٠٠٠ وبفعل الغلق المرحلي لحدود بلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة، وكذا عملية انتعاش التنمية التي عرفتھا الجزائر لم تعد هذه الأخيرة كبلد منشأ وعبور للهجرة غير الشرعية، وإنما أضحت تشكل بلد مقصد للكثير من المهاجرين الذين جاؤوا للاستقرار، أو لأولئك الذين لم يسعفهم الحظ في الوصول إلى الضفة الأخرى، فاستغلوا اتساع

مساحة الدولة للتخفي والاستقرار، ولو مؤقتًا بصفة غير مشروعة منتظرين الفرصة لتحقيق الحلم الموعود. فقد أشار رئيس قسم الشرطة القضائية لقيادة الدرك الوطني إلى أن الجزائر تحولت من بلد عبور إلى بلد استقرار لـ ٧٠ بالمئة من المهاجرين غير النظاميين. وأضاف محافظ شرطة الحدود أن ٢٦ بالمئة من الصينيين الموجودين في الجزائر يفضلون البقاء بطريقة غير مشروعة (ساعد، ٢٠١٢).

وفي تحقيق قامت به اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب على عينة من ٢٠٠٠ شخص، قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين بـ ٢٦ ألف مهاجر مقابل ٤٠ ألف مهاجر في عام ٢٠٠٣. وتذكر هذه الدراسة التي أجرتها اللجنة أن ٤٠ بالمئة من المهاجرين يعتبرون الجزائر المقصد النهائي، أما نسبة ٤٠ بالمئة فهي مجرد طريق للمرور إلى أوروبا و ٢٠ بالمئة المتبقية مواقف متنوعة. وتعد ولاية تمنراست الملقبة «بالعاصمة الإفريقية» مكان استقطاب للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة.

كما كشف تقرير رسمي أن مصالح الأمن أوقفت أكثر من ٣٠٠ شخص من جنسيات أجنبية مختلفة بتهمة الإقامة غير المشروعة. وتم طرد أكثر من خمسة آلاف شخص نحو دولهم الإفريقية خلال سنة ٢٠١٠. وفي تقرير للمديرية العامة للأمن الوطني كشف أن مصالح الشرطة أوقفت ٣٧٠ شخصًا ينتمون إلى جنسيات أجنبية مختلفة كانوا قد وصلوا البلاد بطريقة غير قانونية، أو انتهت مدة إقامتهم. وقد تمت إحالتهم للعدالة للبت في وضعيتهم (ساعد، ٢٠١٢).

٢ - عوامل الهجرة غير المشروعة للجزائر

ظاهرة الهجرة غير المشروعة كغيرها من الظواهر ليست وليدة الصدفة، وإنما هي نتاج جملة من العوامل تضافرت وأفرزت هذا السلوك، ويمكن تحديد أهم هذه العوامل على النحو الآتي:

- العوامل الأمنية والسياسية

كان للأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر بفعل وقف المسار الانتخابي، ودخول الجزائر في دوامة من العنف الأعمى الذي تخللته أعمال إرهابية دفع فيها الشعب الجزائري النفس

والنفيس وحالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، الضلع الأكبر في ظاهرة الهجرة غير المشروعة؛ إذ دفعت بالكثير من الشباب الجزائري من مختلف الفئات إلى الهجرة بحثاً عن الأمن الذي هو مطلب طبيعي وشرعي، حيث يسعى إليه الإنسان حتى خارج وطنه. كما أُسْتُغِلَّ انشغال الجزائر بوضعها الأمني بتدفق أكثر من ٣٤ جنسية إفريقية وأسيوية بهدف الالتحاق بأوروبا عن طريق إسبانيا مروراً بالمملكة المغربية، وعدد أقل إلى إيطاليا عن طريق ليبيا، وذلك عام ١٩٩٩ (الدهيمي، ٢٠١٠، ٩).

كما قد تعدد السياسات المتخذة من قبل دول المقصد عاملاً محفزاً على الهجرة، مثل ذلك الإجراء الذي اتخذته السلطات الإسبانية بتسوية وضعية المهاجرين الجزائريين السابقين في فترة التسعينيات لدواع إنسانية واجتماعية (كركوش، ٢٠١٠، ٤٦)؛ ما جعل الأمل لديهم قائماً في تسوية مماثلة.

ومن جهة أخرى لا يمكن إغفال الحروب كعامل أساسي في عملية الهجرة غير المشروعة، ممن لم يسعفهم الحظ في الاستفادة من قانون اللجوء. ويمكن الإشارة كمثال لذلك إلى النزاع الذي شهدته مالي ونتج عنه هجرة غير مسبوقة إلى الجزائر.

- العوامل الاقتصادية والاجتماعية

أدت الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي، إلى رفع الدولة للدعم عن السلع واسعة الاستهلاك وانخفاض القوة الشرائية للدينار الجزائري، ما نتج عنه ارتفاع الأسعار، كل هذه الظروف دفعت الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الذي زاد الوضع تأزماً بفعل الشروط المجحفة التي فرضها عليها وعلى رأسها سياسة الخصخصة التي أدت إلى غلق المؤسسات وتسريح الآلاف من العمال ليضافوا إلى قائمة العاطلين، وهي المشكلة التي طفت إلى السطح، وأضححت من انشغالات المسؤولين، حيث تقدر نسبة البطالة حسب إحصائية المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بـ ٧, ٢٣ بالمئة. ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، حيث بلغت ١٠ بالمئة. كما يشكل التباين في الأجور عاملاً محفزاً على الهجرة؛ إذ إن الحد الأدنى للأجور يفوق من ثلاث إلى خمس مرات المستوى الموجود في بعض الدول (ساعد، ٢٠١٢). وتجدر الإشارة إلى أن تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ أشار إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون

تحت خط الفقر يقدر بـ ٢, ٥ مليون شخص يمثلون ٢٥, ٦ بالمئة من إجمالي عدد السكان البالغ آنذاك ٣٢ مليون نسمة، وتم إحصاء نسبة ٧ بالمئة من السكان يعيشون في مستوى الفقر (ختو، ٢٠١١).

- العوامل الجغرافية

تتميز الجزائر بموقعها الجغرافي. حيث تتوسط دول المغرب العربي، وتشارك في حدود برية شاسعة مع سبع دول، إذ تقدر حدودها مع النيجر بـ ٣٠٠ كلم، ومالي بـ ١٢٨٠ كلم، وليبيا ١٢٥٠ كلم، والمغرب ١٥٢٣ كلم، وتونس ٩٥٥ كلم، والصحراء الغربية ١٤٣ كلم، وموريتانيا ٥٢٠ كلم؛ ما يصعب مراقبتها. كما تتميز بشريط ساحلي يمتد على طول ١٢٠٠ كلم، ويتوافر على عدد كبير من الموانئ؛ ما يجعله قبلة للشباب الحراق بامتياز.

كما تجدر الإشارة من جانب آخر إلى أن الظروف المناخية تؤدي دورًا كبيرًا في نجاح عملية الهجرة من عدمه، فإذا كانت الظروف المناخية جيدة، فإنها تساعد في إمكانية وصول قوارب الموت إلى الضفة الأخرى بأقل الأخطار، في حين يكون نهاية الرحلة عرض البحر في حالة اضطراب المناخ، وذلك بفعل هشاشة هذه القوارب وعدم احترام المقاييس العالمية في صنعها.

- إعلام العولمة

كان لإعلام العولمة دوره في تأجيج ظاهرة الهجرة غير المشروعة، حيث يعد ما تنقله وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي حافزًا للشباب الذي أنهكته ظروفه للمجازفة بحياته على تحقيق الأمل الذي ينشده، كما تزينه وسائل الإعلام. كما يمكن لشبكات التهريب أن تستغل التقدم الذي أحرزته وسائل الاتصال في الوصول إلى عقول الشباب وتسميمها بالأفكار الهدامة والوعود الكاذبة؛ لأن هدفها تحقيق الربح ولو على حساب الإنسانية (ختو، ٢٠١١).

ثالثاً: انعكاسات ظاهرة الهجرة غير المشروعة وإستراتيجية الجزائر في التعامل معها

لم تعد الجزائر تنظر للهجرة غير المشروعة كقضية إنسانية بحتة كما كانت من قبل، وذلك بعد أن أصبحت تشكل مصدر تهديد داخلي وخارجي لها، وهو ما حتم على الحكومات الجزائرية المتعاقبة ضرورة اتخاذ موقف واضح وصارم تجاه هذه الظاهرة.

١ - انعكاسات ظاهرة الهجرة غير المشروعة

تؤثر الهجرة غير المشروعة تأثيراً متعدد المستويات، يمكن إجماله على النحو الآتي:

أ- على المستويين السياسي والأمني: كثيراً ما تكون مشكلة الهجرة غير المشروعة سبباً في تعكر العلاقات بين دولة المقصد ودول المنشأ والعبور. فعلى سبيل المثال اعترف المكلف بالعدالة والحريات في اللجنة الأوروبية السيد جاك بارو بأن العلاقات مع بعض دول المغرب العربي صارت معقدة، لاسيما مع الجزائر والمغرب، اللتين رفضتا التوقيع على اتفاقيات استقبال المهاجرين غير النظاميين بعد ترحيلهم من التراب الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تعتبر حسب جاك بارو جزءاً من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (ختو، ٢٠١١، ١٦٠ - ١٦١).

كما أن أوروبا أصبحت تنظر إلى هذا الشباب على أنه يشكل خطراً محتملاً لما يسميه الأوروبيون بالخطر الإسلامي الجنوبي، بعد أن كان هؤلاء يؤمن لها طاقة عاملة بأثمان زهيدة ولعل ما وقع يوم الأربعاء ٧ يناير بفرنسا ٢٠١٥ سيضيف تهماً أخرى إلى المهاجرين غير النظاميين.

وأثبتت تحقيقات أجرتها أجهزة الأمن الجزائرية وجود علاقة تواطؤ بين الشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين والإرهاب؛ إذ يقوم هذا الأخير بتزويدها بمعلومات حول تحركات الأمن مقابل مبالغ مالية.

كما يتم استغلال المهاجرين في تهريب المخدرات والمواشي. فعلى سبيل المثال

يستعمل سكان منطقة جنات الجزائرية رعايا نيجيريين بصفة خاصة لنقل بضائع مهربة مقابل أثمان زهيدة، حتى يبقى المهربون الأصليون بعيدين عن أنظار العدالة (ساعد، ٢٠١٠).

ب- على المستوى الاجتماعي: أدت الهجرة غير المشروعة إلى ظهور ممارسات تتنافى وقيم المجتمع، كانتشار الدعارة والتسول، فضلا عن تفشي الرشوة بفعل تواطؤ بعض ضعاف النفوس مع المهاجرين غير الشرعيين مقابل عمولة. كما انتشرت أعمال الشعوذة التي يقوم بها الأفارقة السود. فضلا عن ذلك فإن الوجود المكثف للمهاجرين يؤدي إلى مزيج من الثقافات؛ ما يمكن أن يكون له على المدى البعيد تأثير على الأمن الثقافي للسكان المحليين.

ج- على المستوى الاقتصادي: توفير يد عاملة رخيصة، ما يزيد من حدة البطالة التي تزيد الدولة أعباء إضافية. كما أن هذه الظاهرة تؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية كتبييض الأموال من قبل شركات تهريب البشر. فضلا عن عمليات التزوير للوثائق والأوراق المالية. ولذلك تعتبر نشاطات شبكات مهربي المهاجرين غير النظاميين من ضمن قائمة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تصدى لها بالتجريم بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وقد صادقت الجزائر على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٨/٠٣ المؤرخ في ٩ نوفمبر ٢٠٠٣ (الجريدة الرسمية، عدد ٦٩، ٢٠٠٣).

كما يشير الأستاذ الدهيمي إلى صعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية في المناطق التي يقيم بها المهاجرون غير النظاميين (الدهيمي، ٢٠١٠).

د- على المستوى الصحي: إن الأعداد الهائلة من المهاجرين غير النظاميين تشكل مصدر انتشار الأمراض، كمرض فقدان المناعة المكتسبة الذي انتشر في الولايات الحدودية، حيث سجلت أعلى نسبة بولاية تمنراست. فضلا عن خطر انتقال الأمراض والعدوى خصوصا مرض الأيبولا.

خلاصة القول أن الهجرة غير المشروعة ليست بالظاهرة العابرة التي يمكن التغاضي

عنها، وإنما لها انعكاسات سلبية على أمن واقتصاد الوطن؛ ما يدعو إلى تكثيف الجهود للتعامل معها وفق منطق معين.

٢- إستراتيجية الجزائر في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إذا كانت المعطيات في التسعينيات قد أدت بالدولة الجزائرية إلى أن تدير ظهرها لظاهرة الهجرة غير النظاميين، فإن تغير تلك المعطيات وتفاقم حجم الظاهرة وانعكاساتها أدى إلى تعامل جديد مع هذه الظاهرة، سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني.

أ- على المستوى الإقليمي

الهجرة غير المشروعة ليست قضية دولة بعينها، وإنما تشترك فيها دول المنشأ والمقصد والعبور، وهو ما يقتضي تعاوناً بينها للحد من الظاهرة. ومع ذلك فالجزائر لم توقع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا سنة ٢٠٠٢، وذلك بعد سلسلة من المفاوضات بدأت عام ٢٠٠١. ويمكن تلخيص أهم الجوانب التي تنفرد بها اتفاقية الشراكة الأوروبية جزائرية في أربعة مجالات هي (ختو، ٢٠١١):

- التعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة الإرهاب والرشوة.
- دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون وسير العدالة وترسيخ دولة القانون.
- محاربة الجريمة المنظمة ومكافحة تبييض الأموال والمخدرات، وذلك بمقتضى المادتين ٨٦، ٨٧ من الاتفاقية السالفة الذكر.
- تنقل الأشخاص والتأشيرة وقضية الهجرة بما فيها الهجرة غير المشروعة وإعادة القبول، وذلك بمقتضى المادتين ٨٣، ٨٤ من الاتفاقية السالفة الذكر.

وعلى مستوى الاتحاد الإفريقي تم وضع خطة عمل للتعاون الجدي والفعال في مجال الهجرة غير المشروعة سمي ببرنامج «مواطنو إفريقيا»، ويهدف إلى أن تكون إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه إفريقيا تنصب في تمويل التنمية، ورفض الهجرة الانتقائية للكفاءات، بحيث يحقق هذا التعاون التزام الدول الأوروبية تجاه إفريقيا بتحقيق شراكة فعلية قائمة على احترام المصالح المشتركة التالية (الدهيمي، ٢٠١٠):

- تشجيع التعاون مع مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود.
 - تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشرعية.
 - إنشاء قاعدة بيانات حول طبيعة وأهمية وآليات إدارة الهجرة غير المشروعة.
 - تشجيع جميع المبادرات التي من شأنها تحسين حال سكان الحدود.
- كما أبرمت الجزائر اتفاقات ثنائية مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تتعلق بترحيل المهاجرين غير النظاميين، وتدعيم القدرات الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات.
- ب - على المستوى الوطني**

اتخذت الجزائر العديد من التدابير على المستوى الوطني، سواء تعلق الأمر بوضع قوانين أو مؤسسات أو برامج.

فعلى المستوى القانوني، ونظراً للفراغ المسجل في هذا المجال حتى ٢٠٠٨ لم يكن هناك أي تشريع يعالج ظاهرة الهجرة غير المشروعة؛ إذ كانت تطبق أحكام القانون البحري؛ فقد جاء القانون رقم ٠٨ - ١١ المؤرخ في ٢١ يوليو ٢٠٠٨ الخاص بدخول وإقامة وتنقل الأجانب في البلاد الذي حل محل القانون ٢١٢ - ٦٦ الصادر بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٦٦ الذي تجاوزه الزمن. كما جاء القانون ٠٩ - ٠١ المعدل والمتمم لقانون العقوبات (الجريدة الرسمية، ٢٠٠٩).

وبمقتضى المادة ١٧٥ مكرر ١ جرم الخروج غير القانوني من التراب الوطني بعقوبة قد تصل إلى ٦ أشهر بالنسبة للمهاجر. وعقوبة بالسجن لمدة ١٠ سنوات لمنظمي الهجرة غير المشروعة، ويعد كظرف مشدد للعقوبة في حال ارتكاب الجريمة من قبل شخص يستفيد من تسهيلات بحكم وظيفته كأعوان الأمن وحرس الحدود أو من قام في إطار مجموعة منظمة وباستعمال السلاح. وعلى الرغم من هذا التجريم فإنه لم يحبط من عزيمة الشباب في الهجرة، فقد سجلت عام ٢٠٠٩ أعلى مستويات الهجرة؛ ما يدل على فشل هذا الحل.

وإيماناً من الجزائر بأن الحل الأمني الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي للهجرة غير المشروعة غير مجيد، فقد راهنت على البعد الاقتصادي التنموي بوضع عدة مخططات

اقتصادية، وأولت اهتماماً أكبر بفئة الشباب، واتبعت إستراتيجية لتنمية الشغل ومكافحة البطالة تمثلت في إيجاد أكثر من ٤٥٠٠٠٠٠ منصب شغل سنوياً وتخفيض نسبة البطالة إلى أقل من ٩ بالمئة، وهذا في ٢٠٠٩ - ٢٠١٣. (ساعد، ٢٠١٢، ١٥٨، ١٥٩). وبالرغم من هذه الجهود فإن مستويات الهجرة غير المشروعة ظلت على حالها، وربما يعزى ذلك إلى فقدان الثقة في الدولة. ولنا أن نتساءل كيف سيكون حجم الهجرة غير المشروعة مع انخفاض أسعار البترول وتصريح وزير الداخلية الجزائري عن توقيف عمليات التوظيف، وكذا الكثير من المشاريع الكبرى؟

أما من حيث المؤسسات، فقد جندت الدولة قوات الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والشرطة، المتمثلة في مجموعة حراس الحدود وحرس السواحل ومصالح شرطة الحدود، حيث تسهر على المداومة في مراقبة الحدود.

كما أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير المشروعة، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق. كما أنشئت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير المشروعة التي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير المشروعة (الدهيمي، ٢٠١٠، ١٩).

أما على الصعيد الفني فقد تم تجهيز السواحل الجزائرية بنظام مراقبة متطور -الجهاز المندمج VITMS استجابة لمطالب كثيرة، بل لضغوط أوروبية (ختو، ٢٠١١).

وهذه جملة الحلول التي اتخذتها الجزائر، وإن لم تؤت ثمارها في الحد أو التقليل على الأقل من حجم الظاهرة، إلا أنها مع ذلك تعبر عن صدق النوايا لوضع حد لهذه الظاهرة التي باتت تؤرق الجميع.

رابعاً: التصور المقترح للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية

استناداً إلى عرض وتقييم الجهود الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، يمكن القول: إنه من غير الممكن تصور علاج للظاهرة دون الانطلاق من معالجة عوامل بروزها التي تدل على غياب مقومات الأمن الإنساني، ما يجعل من الدولة الأم طاردة للسكان، وعليه يتعين تحقيق ما يلي (منصوري، ٢٠١٤):

١- الاستباقية

ويقصد بهذه الإستراتيجية مجموع الجهود القبلية المتركرة حول آليات الحماية - من القمة إلى القاعدة - والتمكين - من القاعدة إلى القمة - أي الوقوف على الحركات المنتجة لأسباب اللا أمن الإنساني، فقد أوصت اللجنة العالمية للهجرة الدولية بضرورة تبني مقاربة شاملة ومستديمة للتعامل مع الهجرة غير المشروعة، فقد وضحت في الفصل الأول من تقريرها عام ٢٠٠٥ أن: «الهجرة غير المشروعة هي وليدة الأبعاد الثلاثة والمعروفة بـ Les 3D- وهي التفاوت في التنمية، والنمو الديموغرافي، وضعف الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان وهذا ما يؤثر سلباً على الأمن الإنساني، لهذا يجب على الدول وأجهزة الأمن الإنساني الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني أن تضع مقاربة على المدى الطويل تتسم بالطابع الاستباقي والفهم الأفضل والأعمق لظاهرة الهجرة غير المشروعة بهدف تجنب نشوء أفواج أخرى منها.

٢- الوقاية

العامل المميز للأمن الإنساني هو الوقاية المبكرة من أجل التقليل من تحديات الظاهرة. والوقاية تكون على مرحلتين: الأولى: وهي الوقاية بمعالجة الأسباب المؤدية للأمن الإنساني الدافعة للهجرة غير المشروعة كالفقر، والبطالة، والحروب... والثانية: تكون متعلقة بالوقاية بالتقليل من احتمالات الهجرة غير المشروعة. وهذا الإجراء جزء من إدارة الهجرة غير المشروعة، فالوقاية تتركز حول أربعة نماذج هي: ضبط الخروج والدخول وضبط السفر، وضبط الإقامة والعمل، هذا من أجل الوقاية من الهجرة غير المشروعة وإحباط محاولات الدخول، وفي حالة نجاحهم بالدخول هناك ضرورة للوقاية بتشيط حركة المهاجرين باحتجازهم في انتظار إعادتهم إلى أوطانهم. وكل هذا يحتاج إلى حوكمة الإدارات والمؤسسات المشرفة على الجوازات والهجرة وحراسة الحدود البحرية والبرية، لأن الكثير من عمليات الهجرة غير المشروعة تمت بتواطؤ موظفي المؤسسات والإدارات المذكورة بفعل الفساد الإداري والمالي المتفشى بفعل غياب الإدارة الجيدة.

٣- الحماية

وتكون بإنشاء برامج ومؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي، يكون من مهامها

التصدي لمسببات الهجرة، ولكن يجب أن يكون التصدي بطريقة منهجية وشاملة من أجل حماية الأمن الإنساني للمهاجرين، وذلك بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين ومنهم غير الشرعيين، فقد دعا المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين الدول إلى «ضرورة معاملة المهاجرين غير النظاميين بكرامة وإنسانية واحترام حقوق الإنسان الخاصة بهم، بحيث عليها أن تعتمد نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، إزاء الهجرة وأن تراجع تشريعاتها وسياساتها المتعلقة باحتجاز المهاجرين غير النظاميين...».

٤ - الترقية

يجب ترقية حقوق الإنسان وحمايتها قبل نشوء أسباب الهجرة غير المشروعة وبعد نشوئها. كما يتعين ترقية حقوق الإنسان للمهاجرين من خلال العمل على التصديق على الاتفاقيات الدولية والإقليمية ورصد الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون.

وبالرغم من أهمية العوامل السالفة الذكر، فإنه يجب عدم إغفال البعد التنموي في هذا التصور المقترح لمعالجة الهجرة غير الشرعية، وهو البعد الذي ظلت الجزائر وما زالت تراهن عليه.

٥ - البعد التنموي

لقد تنبتهت الجزائر منذ البدايات الأولى لبروز ظاهرة الهجرة غير المشروعة على سطح المفاوضات الأوروبية ومغاربية، واتهامها من قبل دول أوروبا بتقاعسها في مكافحة الظاهرة؛ إلى أن التركيز على الطرح الأمني المحض للمسألة لا يحل ألبتة المشكلة، وإنما يجب إعطاء تصور شامل ومتكامل للمشكلة، يأخذ البعد التنموي كأساس للمعالجة. ولعل الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر لتنمية الشغل ومكافحة البطالة، والقروض الممنوحة للشباب وإنشاء وكالة صندوق التأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل كلها بمثابة بصيص أمل للتقليل من حجم الظاهرة، وهو الحلم الذي ربما قد يتبدد مع التدهور الرهيب لسعر البترول المورد الأساسي لخزينة الدولة الجزائرية، وهو ما يستدعي الاعتماد على السياحة كمورد متجدد للعملة الصعبة، خصوصاً وأن الجزائر تمتلك من المقومات السياحية - المناخ، والآثار، والموروث الثقافي... ما يجعل منها قبلة لمختلف سواح بقاع العالم. فضلاً عن ذلك فإن محاربة الفساد بمختلف أشكاله خصوصاً الإداري والمالي يعد

الحل الأمثل للنهوض بالتنمية في الجزائر؛ لأن هذه الآفة هي التي كانت وراء إفقار الشعب الجزائري بنهب ملايين الدولارات، وإلا كانت الجزائر مقصدًا للهجرة غير المشروعة بدل أن تكون دولة منشأ.

وختامًا فإن إعمال هذه الإستراتيجيات الخمس على نحو متكامل من شأنه الحد أو التقليل من ظاهرة الهجرة غير المشروعة وإدارتها إدارة رشيدة.

الخاتمة

تعد ظاهرة الهجرة غير المشروعة، من الظواهر المعقدة والمركبة التي أضحت تهدد الأمن والسلم الدوليين، وتصدرت بذلك جدول أعمال المؤتمرات والمفاوضات. وتعد الجزائر واحدة من الدول التي تصافت جملة من العوامل الداخلية والمحيطية بها والدولية لتجعل منها بلد منشأ وعبور ومقصد لهذه الظاهرة بامتياز، ما كان له أبعاد جد سلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي حتى في علاقاتها مع جيرانها على الضفة الأخرى. ونظرًا لتفاقم الظاهرة واتساع آثارها اتبعت الجزائر إستراتيجية لمعالجة هذه الظاهرة على المستويين الدولي والداخلي، مؤكدة خطأ الإشاعات المغرضة بأن الجزائر غير متعاونة مع دول أوروبا لمكافحة هذه الظاهرة، وبالرغم من إيجابيات هذه الإستراتيجية في العديد من جوانبها فإن الهجرة غير المشروعة ظلت قائمة، الأمر الذي استدعى وضع تصور شامل للتعامل مع هذه الظاهرة.

وقد خرجت هذه الدراسة بالنتائج التالية:

- ١ - استفحال ظاهرة الهجرة غير المشروعة بفعل أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية عرفتها الجزائر فتدفق الآلاف إلى الهجرة نحو ما وراء البحر. كما أن الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر جعلها دولة عبور بامتياز.
- ٢ - لم تعد الجزائر دولة منشأ وعبور للمهاجرين غير النظاميين، وإنما أضحت منذ عام ٢٠٠٠ دولة مقصد، خصوصًا للأفارقة والصينيين بفعل حركة التنمية التي شهدتها منذ هذه الفترة.
- ٣ - ارتبطت الهجرة غير المشروعة بالجريمة المنظمة والإرهاب، والآفات الاجتماعية

والصحية، كما تسببت في تعكير صفو العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نظراً لعدم التزام الجزائر ببنود اتفاق الشراكة الأورو جزائري.

٤ - ارتفاع حجم ظاهرة الهجرة غير المشروعة سنة تلو الأخرى بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ ما أثبت عدم نجاعة الحلول الأمنية بمفردها. كما أن ما قدمه الاتحاد الأوروبي يريد أن يجعل من دول المغرب العربي حارساً لأوروبا لا غير.

٥ - تعد ظاهرة الهجرة غير المشروعة ظاهرة معقدة؛ ما يقتضي معالجتها برؤية شاملة تقوم على الاستباقية والوقاية والحماية والترقية مجتمعة.

وفي ضوء هذه النتائج نوصي بما يلي:

- ضرورة تضافر جهود جميع الشركاء؛ إذ يتعين على دول الاتحاد الأوروبي التخلي عن سياسة الانتقائية في التعامل مع هذه الظاهرة، حيث تقوم بتشجيع هجرة الأدمغة بما يخدم مصالحها، وتتبع سياسة الباب المغلق بالنسبة للفئات الأخرى. كل هذا يجب أن يجل على طاولة المفاوضات لا أن يبقى رهن مزاجها.

- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بتجسيد الحكم الراشد على المستويين المركزي والمحلي، بما يضمن محاربة الفساد وإحقاق دولة القانون وإشراك جميع المواطنين في تسيير شؤون دولتهم.

- نوصي بأن تراهن الدولة الجزائرية على البعد التنموي لمعالجة الظاهرة، لأن العامل الاقتصادي عامل أساسي في بروز هذه الظاهرة، لأن من أمن قوته ومستقبله وقوت عائلته وكفل لها حياة معيشية مقبولة لا يعتقد أن يفكر في المخاطرة برحلة غير مضمونة بنهاية سعيدة.

المراجع

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد ٣٦ (٢٠٠٩). المتضمن قانون رقم ٠٨ - ١١ المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد ٦٩، (٢٠٠٣). المتضمنة المرسوم الرئاسي رقم ٠٣ / ٤١٨ المؤرخ في ٩ نوفمبر ٢٠٠٣. جريدة الشروق الجزائرية (٢٠٠٨).
- ختو، فايزة، (٢٠١١). البعد الأمني للهجرة غير المشروعة في إطار العلاقات الأورو مغاربية ١٩٩٥ - ٢٠١٠، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
- الدهيمي، الأخضر عمر (٢٠١٠). دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم إلى ندوة: التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- رحاب، شادية وعواشرية، رقية (٢٠٠٦). الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة (١٥).
- ساعد، رشيد، (٢٠١٢). واقع الهجرة غير المشروعة في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.
- صادق، محمد، (١٩٨٣). إدارة التنمية وطموحات التنمية، عمان - الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
- عواشرية رقية، (٢٠١٤). الحكم الراشد كوسيلة لمكافحة الفساد، بحث مقدم إلى مؤتمر الفساد وآليات مكافحته في دول المغرب العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر.
- فرحاتي، نادر، (٢٠٠٢). «التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس»، مجلة المستقبل العربي (٢٨٩).

- ابن فريجة، رشيد، (٢٠١٠). جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان.
- كركوش، فتيحة، (٢٠١٠). الهجرة غير المشروعة في الجزائر: «دراسة تحليلية نفسية اجتماعية»، مجلة دراسات نفسية وتربوية.
- محمد، خديجة عرفة، (٢٠٠٦). مفهوم الأمن الإنساني، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.
- منصوري، رؤوف، (٢٠١٣). الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف.
- ناجي، عبد النور، (٢٠٠٨). الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي بحث مقدم إلى الملتقى الدولي «الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، يومي ٢٩، ٣٠ إبريل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة.
- يوب، مراد، (٢٠١١). الاستجابات الصدمية لدى الشباب المخفق في الهجرة السرية «الحرقة» رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة.
- Atak Idil(2011) . L'européanisation De La Lutte Contre La Migration Irrégulière et Les Droits Humains, Une Etude des Politiques de Renvois.
- Charles- Philippe DAVID, et Béatrice PASCAL,(2000) Précurseur de la sécurité humaine, le sénateur Raoul DANDURAND
- Etudes internationales, (N° spécial) vol. XXXI, n°4.
- Forcés en France, Au Royaume –Uni et en Turquie, éditions Bruylant, Belgique.
- http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shered/mainsite/published_docs/serial_publication/MRS-32_EN.pdf.
- consulte le: 152010-05-.
- IOM:(2008) . Irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European union: An Overview of recent trends, migration research Series N°: 32, p 13 disponible sur.
- PUND,1994. Rapport mondial sur le développement humain94, Paris, Economica